

الفاشية اللبنانية تشق طريقاً لربط دير القمر - جزين بـ "مستوطنة" سعد حداد ماذا تحضر الفاشية للشوف والجنوب؟



المطبخ التي شقت بمسار إليها بسهم

أكد كميل شمعون في خبر أوردته جريدة «الإحرار» في السادس والعشرين من الشهر الفائت أن لا خلاف بين قوات «حزب الإحرار» وقوات «الكتائب اللبنانية» وأنهم جميعاً يعملون لهدف واحد وهو «تحرير» لبنان من الأوضاع «الشاذة» التي يمر بها، على حد قوله. وأضاف: «أن الذين يتلوهون بخلافاتنا إنما يضيعون وقتهم!»

ولهذا تحركت الفاشية وبدات بشق طريق يربط ما بين جزين - الشوف - مستوطنة سعد حداد في الجنوب من أجل فك الطوق عن «المزولين» الإنزاليين، خاصة وأن لحزب الكتائب في جزين تواجد كان يديره النائب الكتائبي ادون رزق الذي يقيم حالياً في المنطقة الشرقية من بيروت، وهذا التواجد الذي لم يتحرك بفعالية أثناء الحرب الأهلية في تلك المنطقة بسبب الموقع الجغرافي ضمن المنطقة الوطنية والذي لا يسمح له بكسب الحركة. ولكن مع الغزو الصهيوني لجنوب لبنان في العام الفائت وانشاء المستوطنة الصهيونية - الفاشية التي بترت معها أسماء الخائن سعد حداد، أصبح من وجهة النظر الإنزالية الصهيونية بالامكان ربط دير القمر (الشوف) - جزين - مستوطنة حداد، وفتح جبهة جديدة في الغاصرة الوطنية، وهذا يفرض شق طرق تربط بين هذه المناطق أو المواقع بالأصح.

ماذا يجري في الشوف وجزين؟

من هنا بدأت الفاشية اللبنانية بشق طريق يربط عماطور (الشوف) بجزين غير الطريق الأصلية. فقد جرى في الآونة الأخيرة شق طريق يربط بلدة جزين بمنطقة الشوف عبر مرج بسري - باتر. والجدير بالذكر أن مخطط الربط هذا كان مرسوماً منذ عهد فؤاد شهاب حيث تقدمت قيادة الجيش آنذاك بطلب شق طريق عسكري يربط بلدة جزين بالشوف عبر مرج بسري. غير أن الشهيد القائد كمال جنبلاط الذي كان يومها وزيراً للأشغال العامة والنقل رفض هذا الطلب لعلمه المسبق بأن الهدف عسكري - سياسي يهدف إلى ربط المناطق «المارونية» بعضها ببعض أي جزين - دير القمر، عبر طريق تكون صالحة من الناحية العسكرية لأن طريق جزين - باتر تعتبر غير صالحة من الناحية العسكرية إطلاقاً. وجرى تجميد هذا الطلب حتى السنة الماضية عندما افتعل حريق في أحرار مرج بسري فاضطر أصحاب الأراضي عندئذ إلى قبول شق الطريق لأنها تسهل نقل الخشب من قبل غابنيه. وهكذا قام بعض الأشخاص المشبهين بشق

رئيس الاتحاد العمالي جورج صقر



بمعد اضراب ٦ نيسان واعتباره بمثابة اضراب رمزي، تحذيري، احتجاجاً على الزيادة الهائلة التي أقرتها الدولة على الأجور، وتعليق الاضراب المفتوح ثلاثه شهور أي حتى ٧ تموز، واعادة تعليق هذا الاضراب حتى ٧ آب، وبالتالي أيضاً قرار تاجيل هذا الاضراب إلى تشرين الثاني، يبرز سؤال أساسي طالما سألته أبناء الطبقة العاملة في لبنان: ما هو مدى فعالية هذه «الاضرابات» الموعّدة تكررًا؟

٧ آب المحطة المؤجلة في قطار حقوق الجماهير

القيادات الانتهازية تساموم للمرة الثالثة على حقوق العمال

نهار الاثنين ١٩٧٩/٨/٦ والتي نصت على ما يلي: «نتيجة: للاجتماع الذي عقده المجلس التنفيذي مع وزير العمل الاستاذ ناظم القادري قيم المجلس مضمون الاجتماع قبتين له ان البداية مع وزير العمل كانت معجبة وابتغية ومشجعة تفرض اعطاءه فرصة تمكنه من القيام بتحقيق المطالب التي طرحها الاتحاد، والتي وضعها الوزير على طريق المعالجة وبخاصة تصحيح المرسوم ٢٠٠٧ وذلك انطلاقاً من مبدأ اعطاء متسع من الوقت للوزارة الجديدة وشعورا من الاتحاد الصام بمسؤولياته الوطنية لظهور

فالدولة اللبنانية لم تقدم أي شيء للعمال سوى الوعود وما أكثرها، والفعاليات الاقتصادية لم تتراجع عن تسليتها في رفضها للخضوع لحقوق العمال ضمن المؤسسات، مما يعني بان جديداً لم يطرأ على ما تم منذ ٦ نيسان الماضي، أي اقرار الزيادة المجترأة. وقد علل الاتحاد العمالي العام قرار التاجيل الثالث للاضراب (٦ نيسان - ٧ تموز - ٧ آب) بالمعلومات التي اذاعها الأمين العام للانحداء توفيق أبي خليل على اثر اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد

القيادة المشتركة تترجم الاعتراف الرسمي بإثارة البلبلية والربح لتفريغ الجنوب

أمام عبث الاعلام الرسمي، ونهوله المستمر بالاحتلال ناره، والاجتياح ناره اخرى، مما سبهم في خلق البلبلية والخوف في نفوس الجنوبيين. كذلك فإن بعض قوات الطوارئ تعمل من جانبها على انسار الهلع فتدفع المواطنين الى التهجير المقصود مسبقاً من القوى، في ظل ما تروده من شائعات وأقاويل عين احتمالات عدوان مفاجيء».

وأضاف البيان: «كما ان القيادة المشتركة تدعو اهلنا في الجنوب الى عدم الاخذ بشائعات الاعلام الرسمي وعدم الاخذ كذلك بما يبثه عملاء الأجهزة والجهات المعروفة، والتي نادب منذ زمن على العمل بكل الوسائل لا فراغ الجنوب، كما ان القيادة المشتركة وهي تحذر من الشائعات تعلن عزمها على ملاحقة ومعاقبة مروجيها بكل ما لديها من اساليب ووسائل، وتدعو الى مزيد من الصمود في الأرض، دفاعاً عن معبرنا الوطني، ودرءاً لخطر المشروع الصهيوني الإنزالي».

ان الثبات في الأرض والاستبسال في الدفاع عنها هو الرد الوحيد، بل هو طريق النصر المؤكد».

اهتمت القيادة المشتركة للحركة الوطنية في الجنوب، الاعلام الرسمي اللبناني، وقوات الطوارئ الدولية بإثارة الهلع في نفوس الجنوبيين ودفعهم نحو التهجير المقصود. ودعت القيادة في بيان اذاعته في اعقاب اجتماعها الاسبوعي نهار الاثنين ٦ - ٨ - ١٩٧٩ الى حمل السلاح «بوجه العدو الغازي وعملائه، حتى يتسهم تطهير الجنوب وتحريره». وقال البيان: «ان القوات المشتركة للحركة الوطنية في الجنوب تحمي باعتزاز كبير بسالة مقاتلينا الأباء، ودفعهم ضريبة الدم، دفاعاً عن وحدة الوطن وكرامة الأمة العربية وحماية الشعب الفلسطيني من أجل العودة والتحرير، وهي تدعو اللبنانيين الشرفاء والجنوبيين بشكل خاص الى حمل السلاح بوجه العدو الغازي وعملائه حتى يتم تطهير الجنوب من العملاء وتحريره من الغزاة، وهذا هو الاسلوب الوحيد الفعال لمقاومة الاحتلال. فلا الممت ولا الفرجة ولا البكائيات الكاذبة تدفع الاخطار المحدقة بالجنوب وعروبته وبمعيه الوطني».

وأضاف البيان قائلاً: «توفقت القيادة المشتركة

استعداده الواضح للاسهام في استقرار هذا الوطن وامته مع التركيز دائماً على الحفاظ على حقوق ومصصلحة الطبقة العاملة. وبناء عليه قرر الاتحاد تعليق الاضراب ومتابعة الجهود والمفاوضات لتحقيق المطالب العالفة وفقاً للاولويات الملحة على ان تعقد جلسة المجلس التنفيذي في أي ظرف يرى المفاوضات ضرورة لعقدتها واتخاذ القرار المناسب. وفي مطلق الحالات يجب ان لا يتعدى قرار التعليق اجتماع مجلس النقابيين الذي تقرر عقده في ٩ تشرين المقبل لاتخاذ القرارات العالمة».

والجدير بالذكر هنا ان هذا التاجيل لم يكن مستغرباً او مفاجئاً لان رئيس الاتحاد العمالي جورج صقر كان قد اتخذ قراراً فردياً يقضي بإرجاء موعد تنفيذه، مما انار موجة من التساؤل والاستياء في الاوساط العمالية والنقابية لتفرد باتخاذ مثل هذا القرار قبل اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في ٦ آب.

وبرر صقر موقفه هذا بأنه «رغبة من الاتحاد العمالي العام بإفساح المجال أمام المسؤولين لدرس المطالب»! وفضل رقم تأكيد بعض قياديين الاتحاد على تنفيذ الاضراب في مؤعده واعتبار جورج صقر ممثل «الاستراتيجية الإنزالية» فقد وافق المجلس الذي حصل في ٦ آب. وبين فيما بعد ان التاجيل لم يتم على اساس انتزاع بعض المطالب على الاقل، بل قام على وعود وزير العمل ناظم القادري. وبهذا تكون القيادات النقابية «الاستراتيجية العمالية» قد اجهفت وللمرة الثالثة تحركات الطبقة العاملة وأغلب الطبقات الشعبية التي جعلت من اضراب ٦ نيسان الرمزي، والشامل لكافة المناطق ولتختلف القطاعات «حداً بارزاً.. وجعل الاضراب ذا مغزى سياسي، مما دفع بعض الاوساط السياسية لان تقول بسانه «قطوع» مر علينا بسلام» على حد تعبير الياس الهبسي رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.